الأمم المتحدة

TD/B/C.II/EM.6/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
15 August 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بإعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المشهد التنافسي لما بعد الجائحة

جنيف، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

إعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المشهد التنافسي لما بعد الجائحة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات هيكلية شديدة لتنميتها المستدامة. وتعترف الأمم المتحدة بـ 38 دولة جزرية صغيرة نامية تشمل بعض أفقر البلدان وأكثرها عزلة في العالم، التي تضم عدداً صغيراً نسبياً من السكان ولديها ثروات قليلة من الأراضي والموارد الطبيعية.

وقد وجّهت الحاجةُ إلى الحد من الضعف وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية الجهودَ الجماعيةَ التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، وهي مجسدة في مسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) لعام 2014. ويسلم مسار ساموا بأهمية استراتيجيات التنمية الاقتصادية المناسبة لتوليد مستوى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللازمين لدعم برنامج العمل المقترح.

وتسعى مذكرة المعلومات الأساسية هذه إلى تعزيز المناقشة بشأن استراتيجيات التنمية الاقتصادية البديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق سلاسل القيمة العالمية و"الثورة الصناعية الرابعة". وترد في المذكرة استراتيجيات بديلة لمختلف أنواع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك أمثلة على قطاعات وأنشطة وتكنولوجيات جديدة من أجل التنمية. وتُقدَّم توصيات بشأن السياسة العامة لدعم هذه الاستراتيجيات وللدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء قدرتها التنافسية في الصناعات الجديدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات هيكلية شديدة لتنميتها المستدامة. وتعترف الأمم المتحدة بـ 38 دولة جزرية صغيرة نامية تشمل بعض أفقر البلدان وأكثرها عزلة في العالم، التي تضم عدداً صغيراً نسبياً من السكان ولديها ثروات قليلة من الأراضي والموارد الطبيعية.

2- وتسهم الخصائص المادية المشتركة المتمثلة في صغر الحجم والعزلة الجغرافية في السمة التي توحد الدول الجزرية الصغيرة النامية، ألا وهي الضعف الشديد أمام الصدمات البيئية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تضررت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة من الأزمة المالية العالمية للفترة 2008-2009، التي لم تكن قد تعافت منها تماماً بحلول الوقت الذي غرق فيه الاقتصاد العالمي في الركود من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومما يضاعف من هذه الصدمات الاقتصادية أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تقف في الخطوط الأمامية لتغير المناخ وتعاني من عواقب متزايدة ناجمة عن أزمة بيئية لا تتحمل فيها سوى مسؤولية قليلة.

3- وقد وجهت الحاجةُ إلى الحد من الضعف وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية الجهودَ الجماعية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي. وكجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كرست الأمم المتحدة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية عملية حكومية دولية تتمثل أحدث وثيقة ختامية منها في المسار الواسع النطاق لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام 2014، الذي يهدف إلى توجيه العمل الدولي نحو التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

4- وتسعى مذكرة المعلومات الأساسية هذه إلى تقديم تحليل مفصَّل لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية البديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق سلاسل القيمة العالمية و"الثورة الصناعية الرابعة". وترد في المذكرة استراتيجيات بديلة لمختلف أنواع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك أمثلة عن قطاعات وأنشطة وتكنولوجيات جديدة من أجل التنمية. وتُقدَّم توصيات بشأن السياسة العامة لدعم هذه الاستراتيجيات وللدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء قدرتها التنافسية في الصناعات الجديدة.

5- وهذه المذكرة موجز لدراسة كاملة أجراها الأونكتاد[1]. وفي الفصل الثاني، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات للتنمية البديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق ظروفها الفريدة، وضعفها الشديد أمام الصدمات الخارجية، وحاجتها إلى بناء القدرة على الصمود الاقتصادي. ويبدأ الفصل الثالث بموجز للحالة الراهنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من حيث (أ) ثرواتها، (ب) هياكلها الاقتصادية القائمة، (ج) "محركاتها للفرص المستقبلية"، المحددة من حيث مؤشرات الابتكار والتغيير والتكيف، بوصفها عناصر خاصة بتحديد موضع البلد للاستفادة من الفرص الجديدة في سياق سلاسل القيمة العالمية والثورة الصناعية الرابعة. ويختتم الفصل بتحليل لاستراتيجيات التنمية البديلة القابلة للتطبيق للدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء استجابة لوضعها الحالي أو للفرص المتاحة في المستقبل. ويليه في الفصل الرابع استنتاج وتوصيات بشأن السياسة العامة.

(1) UNCTAD, 2021, *Alternative Development Strategies for SIDS: Building Competitiveness in New Industries*, UNCTAD/ALDC/INF/2021/2, Geneva.

ثانياً- ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى بناء القدرة على الصمود

6- قبل كل شيء، يحدّد الضعفُ الدولَ الجزرية الصغيرة النامية. وتُستعرَض، في هذا الفصل، بعض الأشكال الرئيسية لنقاط الضعف البيئية والاقتصادية التي تقيد تنميتها المستدامة. وتعكس أوجه الضعف المشتركة هذه الدعوة إلى العمل الجماعي، الواردة في مسار ساموا، لبناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

ألف- تغير المناخ

7- يمثل تغير المناخ البشري المنشأ تهديداً متنامياً ومستمراً للدول الجزرية الصغيرة النامية. فالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتألف أساساً من جزر وسواحل منخفضة، تعاني بالفعل بشكل غير متناسب من التغيرات التي تطرأ على المحيطات والنظم الإيكولوجية الساحلية.

8- وتمثل الظواهر الجوية القصوى، في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تهديداً رئيسياً ومستمراً للأمن البشري والتنمية الاقتصادية. وفي الواقع، صنف *تقرير المخاطر العالمية لعام 2020* ثماني دول جزرية صغيرة نامية من بين 10 بلدان على رأس قائمة البلدان المعرضة لخطر الكوارث الطبيعية، وخاصة الظواهر الجوية القصوى[(2)].

9- وبالإضافة إلى ارتفاع معدل حدوث الكوارث الطبيعية، يمكن أن يتسبب حجم الأضرار الناجمة عنها في شلل اقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فإعصار ماريا، مثلاً، تسبب في عام 2017 في أضرار مادية في دومينيكا تقدر بنحو 225 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، إلى جانب الخسائر المؤسفة في الأرواح وحالات التشريد والحرمان اليومي التي تسبب فيها. وفي الوقت نفسه كانت هناك، في فانواتو، فترة قصيرة نسبياً بين الإعصارين المداريين من الفئة الخامسة بام (2015) وهارولد (2020)، حيث تسبب كل منهما في أضرار تعادل 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (حكومة فانواتو، 2015؛ حكومة فانواتو، 2020)[(3)].

10- وبالنظر إلى المستقبل، تتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تؤدي التغيرات المناخية إلى ظواهر جوية قصوى أكثر تواتراً وشدة في مناطق المحيطات. فعلى سبيل المثال، تعني الزيادات المتوقعة في درجات حرارة سطح البحر أن مستوى العتبة لتشكيل الأعاصير أو العواصف – حوالي 26 درجة مئوية – سيتم الوصول إليه في كثير من الأحيان، وعندما ترتفع درجات الحرارة فوق هذا المستوى، عادة ما تزداد شدة العاصفة[(4)].

(2) Behlert B, Diekjobst R, Felgentreff C, Manandhar T, Mucke P, Pries L, Radtke K, Weller D, 2020, *World Risk Report 2020*, Berlin, Bündnis Entwicklung Hilft.

(3) Vanuatu, 2015, *Post-Disaster Needs Assessment: Tropical Cyclone Pam, March 2015*, Port Vila; Vanuatu, Department of Strategic Policy, Planning and Aid Coordination, 2020, *Post-Disaster Needs Assessment: TC Harold and COVID-19*, Port Vila.

(4) Intergovernmental Panel on Climate Change, 2019, *IPCC Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate*, Pörtner H-O, Roberts DC, Masson-DelmotteV, Zhai P, Tignor M, Poloczanska E, Mintenbeck K, Alegría A, Nicolai M, Okem A, Petzold J, Rama B, Weyer NM, eds., Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; Oppenheimer M, Glovovic BC, Hinkel J, van de Wal R, Magnan AK, Abd-Elgawad A, Cai R, Cifuentes-Jara M, DeConto RM, Ghosh T, Hay J, Isla F, Marzeion B, Meyssignac B, Sebesvari Z, chapter 4, Sea level rise and implications for low-lying islands, coasts and communities. In Intergovernmental Panel on Climate Change, 2019, *IPCC Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate*.

11- ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً رئيسياً آخر من تهديدات تغير المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، تقع 80 في المائة من مساحة اليابسة في ملديف على ارتفاع متر واحد فقط أو أقل فوق مستوى سطح البحر، مما يعني أنه حتى في ظل أفضل توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ - بمتوسط ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 0,43 متر بحلول عام 2100 - فإن 77 في المائة من مساحة اليابسة في ملديف معرضة لخطر الغرق بحلول نهاية القرن. وتشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى التي تتعرض أراضيها لتهديد كبير من ارتفاع مستوى سطح البحر كيريباس (متوسط ارتفاعها 1,8 متر فوق مستوى سطح البحر)، وجزر مارشال وتوفالو (ارتفاع كليهما مترا).

12- ومن خلال هذه الآثار الملاحظة والمتوقعة، يهدد تغير المناخ الدول الجزرية الصغيرة النامية بتدهور النظم الإيكولوجية الساحلية وفقدان الموائل والتنوع البيولوجي. وتشمل التهديدات التي تتعرض لها الحياة البشرية فقدان خدمات النظم الإيكولوجية، مثل مصائد الأسماك وإمدادات المياه العذبة، والصدمات التي يتعرض لها إنتاج الأغذية والعمالة، فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالمساكن والهياكل الأساسية الساحلية.

باء- كوفيد-19

13- بدءاً من أوائل عام 2020، نشأت جائحة كوفيد-19 كصدمة صحية واقتصادية عالمية وضربت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة بشكل خاص. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والعبء الواقع على النظم الصحية بسبب كوفيد-19، أظهرت الأزمة الضعف الشديد للدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الصدمات الاقتصادية. فقدرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن قيود السفر المفروضة بسبب كوفيد-19 تسببت في انخفاض عدد السياح الدوليين الوافدين إلى جميع أنحاء العالم على أساس سنوي بنسبة 73 في المائة في عام 2020، مع انكماش مقابل في النفقات السياحية بلغ 1,3 تريليون دولار أمريكي - أي ثمانية أضعاف الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية للفترة 2008-2009 - مما عرض أكثر من 100 مليون وظيفة للخطر. وشهد عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية نمواً متواضعاً في عام 2021، ولكن بحلول نهاية العام، كان لا يزال منخفضاً بنسبة 63 في المائة عن مستويات ما قبل الجائحة[5].

14- وفي موازاة ذلك، قدر الأونكتاد أن حجم تجارة البضائع العالمية على أساس سنوي انكمش بنسبة 16 في المائة بحلول الربع الثاني من عام 2020، قبل أن يتعافى بقوة إلى مستويات عام 2019 بحلول نهاية عام 2020. وظل انتعاش تجارة البضائع العالمية قوياً حتى نهاية عام 2021. وكان الاتجاه في تجارة الخدمات أكثر حدة، مع انخفاض يقدر بـ 21 في المائة على أساس سنوي بحلول الربع الثاني من عام 2020. وتبع ذلك انتعاش، ولكن بمعدل أبطأ من تجارة البضائع، مما يعني أنه بحلول نهاية عام 2021، كانت تجارة الخدمات العالمية لا تزال أقل بنسبة 8 في المائة من مستويات عام 2019[6]. وقد تفاقم الانخفاض في تجارة الخدمات بسبب القيود المفروضة على السفر، مما كان له أثر كارثي على السياحة الدولية. وتشعر الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة بهذه الانكماشات المتصلة بكوفيد-19، التي أثرت على السياحة والتجارة، وقوضت مصادرها الرئيسية للنقد الأجنبي والمواد الغذائية الأساسية والعمالة، ورمت بأعداد كبيرة من الناس إلى الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي[7].

(5) منظمة السياحة العالمية، قاعدة بيانات السياحة الدولية وكوفيد-19.

(6) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(7) Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2020, Small island developing States response to COVID-19: Highlighting food security, nutrition and sustainable food systems, Policy brief, 7 May.

15- ونتيجة لصدمة كوفيد-19، عانت الدول الجزرية الصغيرة النامية من انكماش متوسط في الناتج المحلي الإجمالي بلغ -7,8 في المائة في عام 2020، وهو أشد حدة من المتوسط العالمي (-4,4 في المائة) ومتوسط أقل البلدان نمواً (-2,3 في المائة)[8]. وأغلقت العديد من الشركات في القطاعين الصناعي والسياحي أبوابها، مع عودة عشرات الآلاف من العمال إلى قراهم للعيش على الزراعة والعمالة غير النظامية.

جيم- الديون

16- أدت متطلبات الإنفاق للاستجابات لأزمة كوفيد-19 الحادة، المتراكمة فوق الاحتياجات المزمنة للتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى تفاقم "آثار الديون" في العديد من البلدان، مما يهدد بكارثة ديون حقيقية. فقبل تفشي الجائحة، كان لدى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل تكاليف خدمة ديون مرتفعة، مما ترك لها حيزاً مالياً ضئيلاً للاستجابة وأغرق بعض البلدان في أزمات سيولة بحلول منتصف عام 2020.

17- وبدون ضخ السيولة وتخفيف عبء الديون على المدى القصير بعد عام 2022، يخشى العديد من حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتصاعد مشاكل السيولة لديها إلى إعسار[9]. وعلى المديين المتوسط والطويل، تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إعادة هيكلة الديون وترتيب جديد للحصول على التمويل والمعونة بشروط ميسرة، اللذين تقوم شروطهما إلى حد كبير على الدخل ويتجاهلان معايير الضعف وحالة المديونية الحرجة. وبدون ترتيب جديد بشأن الديون، تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية خياراً مستحيلاً فيما يتعلق بكيفية تخصيص الموارد غير الكافية للاستجابة لجائحة كوفيد-19، والتعافي من الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030[10].

دال- الضعف الاقتصادي

18- من العوامل الرئيسية في الضعف الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادها على تدفقات رأس المال والتجارة. فعلى سبيل المثال، تمثل المعونة والتحويلات الخارجية في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية حصة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من متوسط ما هي عليه في البلدان النامية الأخرى وأقل البلدان نمواً. والاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تبايناً، حيث تجتذب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ القليل من الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي[11].

19- وبالمثل، تعد الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أكثر الاقتصادات اعتماداً على التجارة في العالم. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 37 التي تناولتها هذه الورقة، بلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي 97 في المائة في عام 2018، في حين بلغت 12 دولة جزرية صغيرة نامية

(8) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد. بسعر دولارات الولايات المتحدة الثابت لعام 2015.

(9) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2020, The COVID-19 pandemic puts small island developing economies in dire straits, Policy Brief No. 64.

(10) Slany A, 2020, Multiple shocks and debt sustainability in small island developing States, Research Paper No. 55, UNCTAD.

(11) McGillivray M, Naudé W and Santos-Paulino AU, 2010, Vulnerability, trade, financial flows and State failure in small island developing States, *The Journal of Development Studies*, 46(5):815–827.

نسباً زادت عن 100 في المائة[12]. وعلى مدى السنوات الـــ 15 الماضية، أدى الجمع بين ارتفاع نسب التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد على صـــادرات الســـلع الأســـاســـية إلى كون جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 37، باستثناء 5 دول، عانت من عجز تجاري مستمر[13].

20- وكثيراً ما كانت الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصـــغيرة النامية لإدماج ســـلاســـل القيمة العالمية، فضلاً عن زيادة القيمة المضافة المحلية والارتقاء بها، قاصرة بسبب الافتقار إلى القدرة التنافسية، استناداً إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، وانخفاض الإنتاجية، وتدني نوعية السلع والخدمات[14].

21- ونتيجة لذلك، فمن بين الـــ 143 بلداً المدرجة في مؤشـر الضـعف الاقتصـادي لعام 2021 الصـــادر عن الأمم المتحدة – الذي تم حســـابه كأحد المعايير الثلاثة لتحديد أقل البلدان نمواً – كان 14 بلداً من بين البلدان الـــ 40 الأكثر ضعفاً ينتمون إلى فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك 3 من البلدان الـــ 10 الأكثر ضـعفاً. وجاءت الدول الجزرية الصـغيرة النامية الغنية نسـبياً، مثل البحرين (المرتبة 94 الأكثر ضـعفاً) وسـنغافورة (المرتبة 124) خلف البلدان الأكثر صـموداً في مؤشـر الضـعف الاقتصادي: تركيا (المرتبة 142) وجمهورية كوريا (المرتبة 143)[15].

هاء- بناء القدرة على الصمود

22- هناك توافق في الآراء بين الدول الجزرية الصـــغيرة النامية والمجتمع الدولي على أن تحقيق التنمية المسـتدامة في هذه البلدان الضـعيفة بشـكل مزمن سـيتطلب بناء قدرتها على الصـمود في وجه الصدمات البيئية والاقتصادية. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تردد صدى هذه الاحتياجات الملحة في مواجهة تزايد تواتر الصدمات وشدتها في السنوات الأخيرة.

23- وقد ولدت عملية حكومية دولية قوية في منظومة الأمم المتحدة توافقاً في الآراء ودعوات إلى العمل بشـأن بناء القدرة على الصـمود وتعزيز التنمية المسـتدامة في الدول الجزرية الصـغيرة النامية. ويرد برنامج العمل الناتج عن ذلك في مسـار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصـغيرة النامية (مسـار ســاموا) لعام 2014. ومســار ســاموا طموح على نحو ملائم، إذ يعترف بمواطن ضــعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ويقترح برنامج عمل واسع النطاق بشأن أولوياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويشمل ذلك اســـتراتيجيات تنمية اقتصـــادية مناســـبة – تأخذ "في الاعتبار ... الظروف الخاصـــة بكل بلد وتشريعاته"[16] – لتحقيق مستوى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللازمين لدعم البرنامج المقترح.

24- وتسعى هذه المذكرة إلى تحديد استراتيجيات تنمية اقتصادية بديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الجهود المبذولة لبناء القدرة على الصمود المتوخاة في مسار ساموا. وتوفر استراتيجيات التنمية الاقتصـادية مخططاً للحكومات وحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في صـناعات وهياكل أسـاسـية جديدة، مما يحفز على نحو مثالي دورة ذاتية التعزيز للنمو الاقتصـــادي، وزيادة الإنتاجية والأجور، يليها الارتقاء بمســتوى الصــناعات الجديدة وتنويعها. وتســفر هذه الدورة عن تحول هيكلي واقتصــاد مرن، وهو ركيزة للتنمية المستدامة الطويلة الأجل.

(12) البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بيانات الحسابات القومية.

(13) International Monetary Fund, Balance of Payments Statistics Yearbook.

(14) Lanz R and Werner H-P, 2016, Participation of small economies in global value chains: Evidence and policy issues, *Commonwealth Trade Hot Topics*, Issue No. 125, Commonwealth Secretariat.

(15) أمانة لجنة السياسات الإنمائية، بيانات عن أقل البلدان نمواً.

(16) A/RES/69/15، المرفق.

ثالثاً- تحديد استراتيجيات التنمية البديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية

25- يبدأ هذا الفصل بموجز للحالة الراهنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من حيث (أ) ثرواتها، (ب) هيكلها الاقتصادي القائم، (ج) "محركاتها للفرص المستقبلية"، المحددة من حيث مؤشرات الابتكار والتغيير والتكيف، بوصفها عناصر خاصة بتحديد موضع البلد للاستفادة من الفرص الجديدة في سياق سلاسل القيمة العالمية والثورة الصناعية الرابعة. وكانت البيانات المقدمة هي الأحدث في أوائل عام 2022. ويختتم الفصل بتحليل لاستراتيجيات التنمية البديلة القابلة للتطبيق للدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء استجابة لوضعها الحالي أو للفرص المتاحة في المستقبل.

26- وطُبِّق التحليل على عينة من 37 دولة جزرية صغيرة نامية، وهي أساساً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 38 دولة التي صنفها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على أنها دول جزرية صغيرة نامية، ناقصاً سنغافورة. وتم تحديد العينة بعد إجراء تحليل للحساسية خلص إلى أن سنغافورة حالة شاذة وأن استبعادها من العينة يصحح الانحراف في النتائج، مع الحفاظ على التمثيل الإقليمي للمجموعة.

ألف- الحالة الراهنة

1- الثروات

27- على نطاق العينة، لم يكن لدى أي دولة جزرية صغيرة نامية ثروات كبيرة من عوامل الإنتاج، مقيسة من حيث مساحات الأراضي الصالحة للزراعة واليد العاملة ورأس المال. وتؤكد هذه النتائج أن صغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية يحول دون اعتمادها استراتيجيات للتنمية الاقتصادية على نطاق واسع تستند إلى عوامل إنتاج وفيرة.

28- وكان الاعتماد على الموارد الطبيعية أكثر تبايناً بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي عام 2018، مثلاً، كانت حصة ريع الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي[17] مرتفعة للغاية في خمس دول جزرية صغيرة نامية، هي تيمور - ليشتي وسورينام وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وغيانا، وتتراوح بين حوالي 20 و34 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبالنسبة لثلاث دول جزرية صغيرة نامية أخرى، هي ترينيداد وتوباغو (11 في المائة) وغينيا - بيساو (9 في المائة) والبحرين (4 في المائة)، كان الاعتماد أيضاً معتدلاً إلى مرتفع.

29- وباستخدام قيم عام 2018 لنصيب الفرد[18] من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لحجم السوق المحلية، تشير النتائج إلى أن مجموعة من الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل مختلف الأحجام والهياكل الاقتصادية لديها حد أدنى من القوة الشرائية لدعم الاستهلاك المحلي. فعلى سبيل المثال، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ثماني دول جزرية صغيرة نامية أكثر من 300 14 دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهناك 14 دولة جزرية صغيرة نامية أخرى بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 500 4 دولار من دولارات الولايات المتحدة.

30- وكمؤشر للوصول إلى الهياكل الأساسية، بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في عام 2018 أكثر من 96 في المائة في 24 دولة جزرية صغيرة نامية في العينة، وأبلغت 20 دولة جزرية

(17) البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

(18) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

صغيرة نامية عن حصول 100 في المائة من سكانها على الكهرباء[19]. ويمكن أن تحدد دراسة إضافية ما إذا كان سكان هذه البلدان يتمتعون بإمكانية مماثلة للوصول إلى أشكال أخرى من الهياكل الأساسية الأساسية، مثل الهياكل الأساسية للنقل الداخلي والتجارة. ولأغراض هذه المذكرة، يشير هذا المؤشر إلى أن الوصول إلى الهياكل الأساسية يمثل ميزة نسبية للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

2- الهيكل الاقتصادي القائم

31- بدأ تقييم الهيكل الاقتصادي القائم في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمقارنة توزيع المدخلات والنواتج فيما بين القطاعات الأول والثاني والثالث في الدول الجزرية الصغيرة النامية. واستُخدِمت العمالة كمؤشر للمدخلات والقيمة المضافة للمخرجات.

32- وبالنظر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 26 دولة التي تتوفر لديها قيم للعمالة حسب القطاع[20]، يتضح أن هذه البلدان لديها عموماً نسبة من الوظائف في القطاعين الأول والثاني أقل من غيرها من البلدان النامية، وكذلك عمالة أكثر في القطاع الثالث. ولا يمثل القطاع الثاني أكثر من 23 في المائة من مجموع العمالة إلا في ثلاث دول جزرية صغيرة نامية هي البحرين وتونغا وموريشيوس.

33- ويعكس ذلك الحالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 37 التي تتوفر لديها قيم تتعلق بالقيمة المضافة حسب القطاع[21]، حيث تولد 30 دولة جزرية صغيرة نامية قيمة مضافة في القطاع الأولي أقل من البلدان النامية الأخرى. ولم تولد سوى أربع دول جزرية صغيرة نامية، هي الجمهورية الدومينيكية وسانت كيتس ونيفيس وسورينام وهايتي، أكثر من 23 في المائة من مجموع القيمة المضافة في القطاع الثانوي. وبالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، تركزت العمالة والقيمة المضافة في القطاع الثالث.

34- ويشكل الاعتماد الكبير على التجارة سمة مميزة أخرى للعديد من اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي[22] في عام 2018 في الدول الجزرية الصغيرة النامية (97,3) أقل من المتوسطات بين مصدرين مختارين للخدمات (165,9) والسلع المصنعة (122)، ولكنه كان أعلى من المتوسط بين مصدري السلع الزراعية والمعدنية. وظل هذا الترتيب دون تغيير لكل من قنوات التصدير والاستيراد.

35- وبلغ مجموع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لخمس دول جزرية صغيرة نامية (بالاو والبحرين وجزر مارشال وسيشيل وملديف) أكثر من 120، وكانت سيشيل (182,4) من بين أكثر البلدان اعتماداً على التجارة في العالم.

36- وحسب القناة التجارية، أبلغت 11 دولة جزرية صغيرة نامية عن نسبة واردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من متوسط هذه النسبة بين مصدرين مختارين للسلع المصنعة، في حين أن ثلاث دول فقط (البحرين وسيشيل وملديف) أبلغت عن ذلك في جانب التصدير.

(19) قاعدة بيانات الطاقة المستدامة للجميع (انظر https://www.seforall.org/).

(20) منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

(21) الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، تقديرات الحسابات القومية للمجاميع الرئيسية.

(22) البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بيانات الحسابات القومية.

3- المحركات للفرص المستقبلية

37- تم تقييم الدول الجزرية الصغيرة النامية الـــ 37 وفقاً لثمانية مؤشرات يمكن أن تؤهلها للفرص المستقبلية، بما في ذلك ستة تدفقات تحقق فوائد مستقبلية – مثل الاستثمارات وطلبات البراءات والنفقات الحكومية في المجالات الرئيسية – ومؤشرين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجودة المؤسسية.

38- وفيما يتعلق برأس المال الاستثماري، كان لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية الـــ 37 متوسط معدلات ادخار إجمالية سنوية يعادل 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2018، وهو ما يعادل تقريباً متوسط هذه المعدلات بين البلدان النامية[23]. وحققت أربع دول جزرية صغيرة نامية معدلات ادخار إجمالية تفوق 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وهي: كابو فيردي (30,4 في المائة)، وفانواتو (31,8 في المائة)، وتيمور – ليشتي (45,9 في المائة)، وكيريباس (63,5 في المائة).

39- وخلال فترة 2014-2018 نفسها، اجتذبت الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 37 متوسط تدفقات سنوية صافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة يعادل 4,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو متوسط متخلف عن متوسطات البلدان النامية[24]. وتفوقت ست دول جزرية صغيرة نامية، هي بالاو وبربادوس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وغرينادا وغيانا، على المتوسط، واجتذبت تدفقات سنوية صافية للاستثمار الأجنبي المباشر تعادل أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

40- وبالنظر إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بلغ متوسط نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت[25] في الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 37 نسبة 47,2 في المائة في عام 2017، مقارنة بالمتوسط بين البلدان النامية. وكان هناك تباين كبير في العينة يتراوح بين دولتين جزريتين صغيرتين ناميتين (جزر القمر وغينيا – بيساو) بمعدلات تقل عن 10 في المائة من السكان وأربع دول (البحرين وبربادوس وجزر البهاما وسانت كيتس ونيفيس) بمعدلات تزيد عن 80 في المائة.

41- والبحث والتطوير محرك هام للفرص المستقبلية. ففيما يتعلق بمتوسط الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير[26]، معبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في الفترة من 2014 إلى 2018، لم تنفق أي من الدول الجزرية الصغيرة النامية الواردة في العينة أكثر من 0,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير خلال هذه الفترة، وهو أقل بكثير من المتوسطات بين مجموعات البلدان الأخرى، مثل البلدان المتوسطة الدخل (0,41 في المائة) ومصدرين مختارين للخدمات (0,81 في المائة) وللسلع المصنعة (1,1 في المائة).

42- وأُدرِج مؤشران لمحرك رأس المال البشري الهام هما: الإنفاق الحكومي على التعليم ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 22 التي تتوفر لديها قيم مسجلة، بلغ متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم في الفترة 2014-2018 ما يعادل 4,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى من متوسط البلدان النامية[27]. والواقع أن نصف الدول الجزرية الصغيرة النامية

(23) البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

(24) قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

(25) الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(26) بيانات من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد الإحصاءات.

(27) المرجع نفسه.

الواردة في العينة (11) أبلغت عن متوسط إنفاق يتراوح بين 4,5 و7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى رأسها ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بمتوسط قدره 12,5 في المائة.

43- وبالانتقال إلى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي[28]، كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق بالمدارس، للفترة 2014-2018، لم تتجاوز معدلات الالتحاق بالتعليم العالي 50 في المائة إلا في ثلاث دول جزرية صغيرة نامية، هي الجمهورية الدومينيكية وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 15 التي تتوفر لديها قيم مسجلة، سجلت تسع دول معدلات أقل من متوسط العينة البالغ 35,7 في المائة.

44- وفيما يتعلق بالابتكار، بلغ المتوسط العالمي لمجموع طلبات البراءات السنوية لكل 000 100 نسمة[29] من عام 2014 إلى عام 2018 حوالي 31 طلب براءة. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 15 التي تتوفر لديها قيم مسجلة، بلغ المتوسط 7,5 طلبات براءات لكل 000 100 نسمة سنوياً، مع اقتراب ساموا فقط (27 طلباً) من المتوسط العالمي. ويبرز ذلك أن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية بأكملها لديها فجوة كبيرة يتعين سدها في هذا المؤشر الهام للابتكار.

45- وكمؤشر للجودة المؤسسية، يسجل المؤشر الفرعي للجودة التنظيمية لمؤشرات الحوكمة العالمية[30] البلدان على مقياس من -2,5 للحوكمة الضعيفة إلى +2,5 للحوكمة القوية. ومع بعض الاستثناءات القليلة، سجلت الدول الجزرية الصغيرة النامية عموماً درجات أقل من الصفر في المؤشر الفرعي، حيث احتلت خمس دول جزرية صغيرة نامية فقط، هي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، والبحرين، وموريشيوس، وسانت كيتس ونيفيس، مرتبة أعلى من حيث الجودة التنظيمية من متوسطات البلدان النامية.

46- وخلاصة القول إنه بالنسبة لسبعة من المؤشرات الثمانية التي جرى تقييمها، لم تتفوق مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلا على متوسطات البلدان النامية فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي على التعليم. وإن أرادت الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكون قادرة على المنافسة في اجتذاب الفرص في سياق الثورة الصناعية الرابعة، فإن هذه النتائج توفر بعض المعايير المرجعية للتحسين.

باء- التحليل

1- استراتيجيات مختلطة

47- كما رأينا في الفروع السابقة، يتبع الهيكل الاقتصادي في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية هيكل ثرواتها. ومع ذلك، كانت هناك فروق دقيقة. فلدى سبع دول جزرية صغيرة نامية، مثلاً، حصص أعلى من المتوسط من المدخلات أو المخرجات في القطاع الثاني. ولئن كان ذلك لا يوحي بوجود ميزة نسبية في الصناعات التحويلية الواسعة النطاق، فإنه يشير إلى أن هذه البلدان مناسبة للاستراتيجيات المختلطة، حيث تكمل الصناعات التحويلية الصغيرة الموجهة الهدف ميزتها النسبية في الصناعات الاستخراجية أو الخدمات، على سبيل المثال.

48- ويصور الشكل الوارد في هذه المذكرة مخطط فين للاستراتيجيات القابلة للتطبيق لفرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية الواردة في العينة، من بين استراتيجيات التنمية الاقتصادية الأربع التي تم توصيفها: الاستراتيجيات المعتمدة على الصناعات التحويلية، وعلى الخدمات، وعلى البدائل الزراعية

(28) المرجع نفسه.

(29) بيانات عن طلبات البراءات المقدمة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ بيانات عن السكان من البنك الدولي.

(30) البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية، تحديث عام 2019.

والاســتخراجية للموارد الطبيعية. ويوضــح مخطط فين كلاً من البلدان التي لديها اســتراتيجية واحدة هي الأكثر قابلية للتطبيق، مثلاً الخدمات، فضـــلاً عن حفنة من البلدان التي يمكن أن تتبع مزيجاً من استراتيجيتين أو ثلاث استراتيجيات. وعلى الرغم من حذف سنغافورة من العينة لإطار التقييم، فإنها مبينة في المخطط للتوضيح.

مخطط فين لاستراتيجيات الدول الجزرية الصغيرة النامية القابلة للتطبيق

49- وتُدرَج فقاعة خامسة لاستراتيجيات الاقتصاد الأزرق، أساساً لأغراض التوضيح. وأثبت مؤشر استراتيجيات الاقتصاد الأزرق، وهو إنتاج صيد الأسماك، أنه أقل فعالية من غيره. والأهم من ذلك هو أن الدراسة لم تضع مفهوماً شاملاً للاقتصاد الأزرق لوضعه في سياق الاستراتيجيات الأخرى التي تم تصنيفها. ومن ثم فإن فقاعة الاقتصاد الأزرق تُصوَّر بمعزل عن غيرها وهي تضم البلدان ذات الإنتاج الأعلى من صيد الأسماك، أي البلدان التي كانت ستظهر لولا ذلك في فقاعة الخدمات.

50- وكما هو مبين في الشكل، حدد إطار التقييم الاستراتيجيات المعتمدة على الموارد الطبيعية، استناداً إلى البديل الاستخراجي (المعدني)، باعتبارها الاستراتيجية الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة لثلاث دول جزرية صغيرة نامية هي: تيمور – ليشتي وجزر سليمان وغينيا – بيساو. وفي الوقت نفسه، لم يحدد التقييم الاستراتيجيات الواسعة النطاق التي تعتمد على الصناعات التحويلية أو الزراعة باعتبارها قابلة للتطبيق بالنسبة لأي من الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 37 في العينة.

51- وعلاوة على ذلك، كانت 21 دولة جزرية صغيرة نامية مناسبة للاستراتيجيات الإنمائية التي تعتمد على الخدمات البحتة. وهذه النتيجة "افتراضية" إلى حد كبير بالنسبة لهذه البلدان، إذ أظهر التقييم: (أ) أنها تفتقر إلى الشروط المسبقة للاستراتيجيات الأخرى المستخدمة في الإطار، (ب) أن القطاع الثالث كان مهيمناً بالفعل في هيكلها الاقتصادي. وبالنسبة لهذه البلدان، قد تعزز هذه النتيجة بعض استراتيجياتها وسياساتها القائمة التي تعتمد على الخدمات.

52- غير أن هذه النتيجة لا ترقى إلى مستوى تقديم أفكار لاستراتيجيات أو صناعات جديدة يمكن من خلالها لهذه الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 21 دولة تنويع اقتصاداتها أو بناء قدرة إنتاجية، نحو مزيد من القدرة على الصمود الاقتصادي. ولذلك، يلزم القيام بمزيد من العمل التحليلي للنظر عن كثب في الكيفية التي يمكن بها لاقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على الخدمات أن تحدد الفرص أو البدائل الجديدة في استراتيجياتها القائمة.

53- وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 13 المتبقية في العينة، كانت هناك استراتيجيات "مختلطة" قابلة للتطبيق. وتشمل هذه الاستراتيجيات عادة ما يلي: (أ) قطاعاً مهيمناً يمكن أن تتمتع فيه بميزة نسبية، بالإضافة إلى (ب) استراتيجية أو استراتيجيتين أخريين تتمتعان فيهما بالقدرة التنافسية، حتى وإن كانت ثرواتها وهياكلها الحالية لا تشير إلى ميزة نسبية واضحة.

54- ومن بين هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 13، تبرز كوبا والجمهورية الدومينيكية بوصفهما الاقتصادين اللذين يتمتعان بأكبر احتمالات للتنويع، مع وجود فرص لاتباع استراتيجيات مختلطة تقوم على الزراعة والتصنيع والخدمات. ويبدو أيضاً أن بابوا غينيا الجديدة (الزراعة – الصناعات الاستخراجية – التصنيع) وترينيداد وتوباغو (الصناعات الاستخراجية – التصنيع – الخدمات)، اللتين هما أقل تنوعاً شيئاً ما، تستوفيان الشروط المسبقة لاتباع مزيج من ثلاث استراتيجيات.

55- وتظهر سنغافورة وموريشيوس في الشكل في إطار استراتيجيات الخدمات التحويلية المختلطة، والواقع أن كلا البلدين مثالان قويان بالفعل. واستناداً إلى ثروات جامايكا وهيكلها، فإنها تظهر أيضاً في هذه القائمة، مع إمكانية اتباع استراتيجية مختلطة مماثلة.

2- الفرص المستقبلية

56- بالنسبة لسبعة من المؤشرات الثمانية التي تناولتها الدراسة بشأن "محركات الفرص المستقبلية"، لم تميز الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها عن متوسطات البلدان النامية، وتفوقت فقط فيما يتعلق بالنفقات الحكومية على التعليم، معبراً عنها كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن العديد من فرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع أفضل من العديد من البلدان النامية الأخرى. فهناك مجموعة فرعية من الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثلاً، لديها مستوى أعلى من المتوسط فيما يخص المدخرات الإجمالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات انتشار الإنترنت. ومن هذا المنظور، يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستفيد من هذه المزايا من أجل "بناء" المحركات التطلعية المتبقية التي تتطلب تحسيناً، مثل البحث والتطوير، وتنمية رأس المال البشري، والابتكار، والحوكمة.

57- وفي الممارسة العملية، مثلاً، يمكن لاستراتيجية لتنمية رأس المال البشري أن تستفيد من البرامج التعليمية والهياكل الأساسية القائمة، مقترنة بانتشار واسع النطاق للإنترنت، لتدريب كتلة حرجة، أولاً من المدربين والباحثين لوضع برامج تدريبية تقنية هادفة، وثانياً من المهندسين وغيرهم من الخريجين لملء صناعات جديدة مستهدفة في الخدمات عن بعد، مثل التكنولوجيا المالية، ووظائف الأعمال التجارية المستعان فيها بمصادر خارجية، والتصميم.

58- ويستغرق تطوير محركات الإنتاج هذه وقتاً. ونتيجة لذلك، ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعتمد نهجاً طويل الأجل للاستفادة من الفرص الجديدة. وبالتوازي مع بناء رأس المال البشري والهياكل الأساسية اللازمة للتنافس على هذه الفرص، يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتخذ خطوات تدريجية تكميلية عن طريق تنفيذ تكنولوجيات جديدة مبتكرة في قطاعاتها التقليدية، أو كجزء من الاستراتيجيات المختلطة المحددة في القسم الفرعي السابق.

59- والواقع أن استراتيجيات التحسين والتنويع تنطوي حتماً على درجة من الاعتماد على المسارات، سواء على صعيدي القطاعات أو الشركات، ولا سيما في البلدان ذات المستويات المنخفضة نسبياً من الاستثمارات في البحث والتطوير والمعدات الرأسمالية، على سبيل المثال. وفي هذه الحالات، تنشأ صناعات جديدة أكثر إنتاجية من القدرات التي طورتها الصناعات التي سبقتها[31].

60- فعلى سبيل المثال، يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية ذات القطاعات الزراعية الهامة أن تستثمر في تكنولوجيات الزراعة الدقيقة للمبتدئين، مع ما يصاحب ذلك من خدمات إرشادية وإعلامية للمزارعين. ويمكن أن يسهم تنفيذ هذه التكنولوجيات على أساس موجه الهدف وصغير النطاق في أولويات السياسات الفورية – مثلاً زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية بشكل عام، والحد من الاعتماد على استيراد الأغذية – فضلاً عن بناء المعرفة بالتكنولوجيات الجديدة بين رواد الأعمال والمهندسين والفنيين المحليين، كجزء من استراتيجية طويلة الأجل للاستفادة من الفرص المستقبلية.

61- وبالمثل، يمكن لحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعمل مع مستهلكي الطاقة التجاريين على نطاق واسع، مثل المنتجعات السياحية أو المناجم أو المصانع، لتنفيذ تكنولوجيات طاقة متجددة توفر لهم جزءاً من الطاقة التي يستهلكونها. ويخدم ذلك الأولويات الفورية للانتقال في مجال الطاقة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن المواءمة مع مبادرات الانتقال في مجال الطاقة في الصناعة، مثلاً في مجال التعدين. وتوفر هذه الشراكات أيضاً فرصاً لبناء المهارات باستخدام تقنيات تطلعية للشركات والمهندسين المحليين.

62- ويمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها قطاعات خدمات مالية راسخة أن تسعى إلى اغتنام الفرص المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، أي المنصات والبرامجيات والخدمات التي تساعد على أتمتة الخدمات المصرفية والمالية. ونظراً لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فمن غير المرجح أن تتنافس مع العلامات التجارية الرائدة في الخارج لخدمات الدفع بواسطة الهاتف المحمول، على سبيل المثال. ومع ذلك، فإن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تتخصص بالفعل في تقديم خدمات متخصصة للقطاع المالي الخارجي التقليدي، وهو نموذج يمكن أن ينطبق مثلاً على: منصات الدفع المتنقلة والإلكترونية فقط؛ وخدمات الواجهة الخلفية والوسيطة وتجهيز البيانات للمنصات المتنقلة والإلكترونية. وبالنظر إلى المستقبل، يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقيم كيفية زيادة خدماتها المالية التقليدية في الخارج للتنافس في قطاعي العملات المشفرة وتقنية الكتل المتسلسلة.

(31) Thrane S, Blaabjerg S and Moller RH, 2010, Innovative path dependence: Making sense of product and service innovation in path dependent innovation processes, *Research Policy*, 39(7), 932–944; Isaksen A, 2015, Industrial development in thin regions: trapped in path extension? *Journal of Economic Geography*, 15(3):585–600; Delgado M, Porter ME and Stern S, 2014, Clusters, convergence and economic performance, *Research Policy*, 43(10):1785–1799; Martin R and Sunley P, 2006, Path dependence and regional economic evolution, *Journal of Economic Geography*, .6(4):395–437

63- ويتطلب السعي إلى اغتنام الفرص المستقبلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية خطة طويلة الأجل لبناء المحركات المطلوبة، التي كثيراً ما تختلف عن تلك التي تتطلبها الصناعات الأولية والتحويلية وصناعة الخدمات التقليدية. ووفقاً للتحليل الأولي الوارد في هذه المذكرة، تتمتع الدول الجزرية الصغيرة النامية بميزة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى فيما يخص المحركات، مثل الإنفاق على التعليم، والمدخرات الإجمالية، ومعدلات انتشار الإنترنت، ولكنها تحتاج إلى بذل جهود متضافرة لتوسيع نطاق هذه المزايا لتشمل تحسين البحث والتطوير، وتنمية رأس المال البشري، والابتكار، والحوكمة.

رابعاً- خاتمة

64- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بناء قدرتها على الصمود في وجه مواطن الضعف البيئية والاقتصادية التي تحددها. وكجزء من هذا الجهد، تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى استراتيجيات للتنمية الاقتصادية تحقق النمو الاقتصادي والتنويع والتحول الهيكلي.

65- ويرد في هذه المذكرة موجز للنتائج المستخلصة من دراسة عن استراتيجيات التنمية الاقتصادية البديلة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد بدأ إطار التقييم بالنظر إلى ما هو موجود من حيث الثروات والهياكل الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرز هذا التحليل، على سبيل المثال، ما يلي: (أ) أن الهياكل الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية تتبع إلى حد كبير قاعدة ثرواتها؛ (ب) أن ثروات الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تدعم استراتيجيات التصنيع الواسعة النطاق، ولا تتمتع سوى حفنة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالثروات اللازمة للاستراتيجيات القائمة على الموارد الطبيعية؛ (ج) نتيجة لذلك، تعتمد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على الخدمات، ولا سيما السياحة.

66- وحتى الآن، تكرر هذه النتائج ما تعرفه الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل عن اعتمادها على القطاع الثالث. ولكن بالنسبة لـ 15 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الواردة في العينة، حدد التحليل أيضاً إمكانية وضع استراتيجيات مختلطة في قطاع أو قطاعين آخرين، مثل تطوير أنشطة تصنيع موجهة الهدف صغيرة النطاق تكمل القطاع المهيمن في البلد، الذي عادة ما يكون قطاع الخدمات أو قطاع الصناعات الاستخراجية.

67- ومضت الدراسة إلى تحليل تحديد موضع الدول الجزرية الصغيرة النامية للاستفادة من الفرص المستقبلية، في سياق سلاسل القيمة العالمية والثورة الصناعية الرابعة. وعلى الرغم من أن عوامل الإنتاج التقليدية لا تزال مطلوبة للتنافس على هذه الفرص، لا سيما العمال المهرة، فإن النجاح يعتمد أكثر على المحركات الديناميكية التي تسمح للشركات والعمال بالابتكار والتكيف مع الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي وسلاسل القيمة العالمية المتغيرة.

68- وعلى هذا الأساس، يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستفيد من ميزتها النسبية في الإنفاق على التعليم، فضلاً عن أدائها فوق المتوسط، مثلاً في الدخل الفردي وإجمالي المدخرات ومعدلات انتشار الإنترنت، لتعزيز أدائها في المحركات المتخلفة، مثل البحث والتطوير، وتنمية رأس المال البشري، والابتكار، والحوكمة. ويمكن أن يشكل هذا الجهد أساساً لاستراتيجية طويلة الأجل للتنافس على الفرص المستقبلية في التكنولوجيا المالية، ووظائف الأعمال التجارية المستعان فيها بمصادر خارجية، والتصميم، على سبيل المثال.

69- ويمكن أن تشمل الخطوات الوسيطة إلى هذه الاستراتيجية الطويلة الأجل الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة في القطاعات القائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الاستراتيجيات

المختلطة المحددة. ويمكن أن يشمل ذلك، مثلاً، الزراعة الدقيقة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع مستهلكي الطاقة الرئيسيين لبناء قدرات توليد الطاقة المتجددة.

ألف- توصيات بشأن السياسة العامة

70- بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية الراغبة في اغتنام الفرص المستقبلية في سلاسل القيمة العالمية أو الثورة الصناعية الرابعة، كجزء من استراتيجيتها الشاملة للتنمية الاقتصادية، يرد أدناه موجز للسياسات الموصى بها.

71- **القطاع الاستخراجي:**

- إعطاء الأولوية للإيرادات على حساب الأهداف الاستراتيجية الأخرى، مثل القيمة المضافة. ويتطلب ذلك نظاماً ضريبياً فعالاً، مع توازن بين ضرائب الإنتاج والتصدير والدخل، واستخدام النمذجة لتحقيق أقصى قدر من الإيرادات على مدى دورة الحياة المتوقعة للمشروع.

- تخصيص جزء من الإيرادات والأرباح الاستخراجية لتوفير تدفق يمكن التنبؤ به من الاستثمارات والإنفاق في (أ) القطاعات الإنتاجية الأخرى ذات الإمكانات الطويلة الأجل لتنويع الاقتصاد وتحوله الهيكلي؛ (ب) المحركات التي تدعم هذه الفرص الجديدة، بما في ذلك البحث والتطوير، وتنمية رأس المال البشري، والابتكار، والحوكمة.

- استخدام الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي لمنع تسبب عائدات التصدير من القطاع الاستخراجي في تضخم العملة المحلية، مما قد يؤدي إلى تآكل الفائدة الصافية من استغلال الموارد الطبيعية، وتقويض قطاعات التصدير الأخرى، وتعقيد الجهود الرامية إلى التنويع في صناعات جديدة.

72- **القطاع الزراعي:**

- بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية القليلة التي لديها قطاعات زراعية هامة و/أو مزايا تنافسية في الزراعة، إيجاد حوافز للاستثمار في تكنولوجيات الزراعة الذكية، بما في ذلك الزراعة الدقيقة والرأسية، على أساس محدد الهدف وصغير النطاق، لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن توفير الفرص لنقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري.

- تحديد ومتابعة الفرص المتخصصة لإضافة القيمة، بما في ذلك المنتجات الثانوية، لبناء القدرة الإنتاجية.

73- **الفرص المستقبلية:**

- تحديد وترتيب أولويات الأنشطة العالية القيمة التي لا تعتمد على وفورات الحجم أو القرب الجغرافي من الأسواق، مثل الفرص المتخصصة في التكنولوجيا المالية، أو وظائف الأعمال التجارية المستعان فيها بمصادر خارجية، أو التصميم.

- دعم الفرص ذات الأولوية من خلال الاستثمارات العامة والإنفاق في الهياكل الأساسية، والبحث والتطوير، وتنمية رأس المال البشري، والابتكار.

- توسيع وضمان الوصول إلى الهياكل الأساسية التمكينية ذات الصلة، مثل الإنترنت والطاقة والنقل.

- إشراك القطاع الخاص في تطوير برامج البحث والتطوير في الصناعات ذات الأولوية.
- الحفاظ على حوار مستمر بين الحكومة وأرباب العمل والنقابات العمالية لإثراء برامج تنمية رأس المال البشري، وإدارة توقعات العمالة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي خلال فترات التحول الاقتصادي الهيكلي.
- إيجاد حوافز لتعبئة المدخرات المحلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمارات في رأس المال المنتج، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة للارتقاء بالقطاعات القائمة، فضلاً عن المحركات والأنشطة سعياً وراء الفرص المستقبلية.
- توسيع عروض الخدمات في قطاعي السياحة والمالية، مع التركيز على تلك التي تنطوي على تكنولوجيات جديدة.
- حيثما أمكن، الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص مع كبار مستهلكي الطاقة، مثل المنتجعات السياحية والمناجم والمصانع، لبناء مصادر الطاقة المتجددة، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري للشركات والعمال المحليين.
- مواصلة توسيع نطاق انتشار الإنترنت من خلال الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العام.
- الاستفادة من الإنفاق المرتفع نسبياً على التعليم في المحركات الأخرى للفرص المستقبلية. ويمكن أن تشمل الأمثلة تدريب كتلة حرجة من الباحثين والمدربين وتنظيم برامج تدريب للتعليم العالي والمهني موجهة نحو الصناعات ذات الأولوية.
- تعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مناهج التعليم العام ودعم التلمذة الصناعية للخريجين لاكتساب الخبرة العملية.
- إدراج لغة محددة في جميع السياسات والبرامج التي تضمن المساواة في الوصول إلى فرص جديدة للنساء والأقليات والشباب.
- تحسين الحوكمة من خلال الإصلاحات السياساتية والتنظيمية والمؤسسية التي تعزز، على سبيل المثال، حقوق الملكية وسيادة القانون والمنافسة، بهدف تعزيز الابتكار وتنظيم المشاريع والاستثمار.